

## أثار سعر الفائدة على الاجور في الاقتصاد العراقي

أ.د. هيثم عبد القادر الجنابي / رئيس قسم المصارف والتمويل / كلية التقنية الادارية  
الجامعة التقنية الوسطى – بغداد / العراق

### الملخص :

يعاني الاقتصاد العراقي من ركود شديد وانخفاض في معدلات نمو القطاع الانتاجي والاجور الحقيقية، وقد مارس البنك المركزي العراقي سياسة خفض سعر الفائدة الاساس واعتبارا منذ عام 2008 في محاولة لانتشال الاقتصاد من حالة الركود ، والسؤال : ما هو تأثير سياسة خفض سعر فائدة البنك المركزي على الاجور الحقيقية والاجور الاسمية ؟  
يمكن القول انه لا يوجد تأثير مباشر لاسعار الفائدة على الاجور ، انما يمكن ان يكون لها أثرا غير مباشر من خلال التأثير على النمو الاقتصادي ومستويات التضخم .  
يقوم البحث على فرضية مفادها " ان العلاقة الطبيعية بين اسعار الفائدة والاجور والمتغيرات الاقتصادية الاخرى قد انحارت في الاقتصاد العراقي " .  
وتوصل البحث الى ان سياسة خفض اسعار الفائدة لم تؤدي الى تخليص الاقتصاد من حالة الكساد وانما وصل الاقتصاد الى ما يسمى بفتح السيولة وعدم قدرته على النهوض . ووصى الى استخدام السياسات الاقتصادية الاخرى جنبا الى جنب مع السياسة النقدية كالسياسة المالية والتجارية والكمركية والصناعية وغيرها في النهوض بالقطاع الانتاجي وتأثير ذلك على الاجر الحقيقي .  
الكلمات المفتاحية : سعر الفائدة ، الاجر النقدي ، الاجر الحقيقي ، التضخم ، الناتج المحلي الاجمالي .

### Abstract

#### Effects of interest rate on wages in Iraqi economy

*Iraqi economy suffers from severe recession and a decline in the growth rates of the productive sector and real wages, The CBI has Base interest rate reduction policy since 2008 to pull the economy out of recession , the question : What is the effect of Central Bank interest rate reduction policy on real wages and nominal wages? You could say that there is no direct impact of interest rates on wages, but it can have an indirect impact through its effect on economic growth and inflation.*

*The research is based on the hypothesis " The relationship between interest rates and wages and other economic variables in the Iraqi economy had broken down " .*

*The research found that reduce the interest rate policy didn't lead to extricate the economy from recession but the economy has reached what is called the liquidity trap and his inability to advance.*

*Research recommended using other economic policies along with monetary policy, as a financial and business policy, Customs policy, industrial and others to the advancement of productive sector and the impact on real wages.*

*Keywords: interest rate, nominal wages, real wages, inflation, GDP.*

**منهجية البحث :**

مشكلة البحث : يتعرض الاقتصاد العراقي إلى حالة ركود شديدة وتدهور مستمر في الاقتصاد الحقيقي انعكس ذلك على النمو الضعيف والسالب لبعض سنوات البحث في الأجور الحقيقية، و لم تنجح أدوات السياسة النقدية ومنها تخفيض أسعار الفائدة في تجاوز تلك الأزمة.

أهمية البحث : اتبع البنك المركزي العراقي سياسة نقدية متشددة ومنذ عام 2008 بدأ بأتباع سياسة تخفيض سعر فائدة البنك المركزي وبشكل مستمر ولكنها فشلت في انتشال الاقتصاد من حالة الكساد التي يمر بها ورفع الأجور الحقيقية بسبب طبيعة الركود الشديد الذي يواجهه الاقتصاد.

هدف البحث : يهدف البحث إلى وصف وتحليل سلوك متغيرات الأجر الحقيقي ومعدلات التضخم ومعدل فائدة البنك المركزي واستخدام الأشكال البيانية لتوضيح حالة الركود الشديدة التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي.

فرضية البحث : يقوم البحث على فرضية مفادها :

"أن العلاقة الطبيعية بين معدلات الفائدة والأجور والمتغيرات الاقتصادية الأخرى قد انهارت بسبب حالة الركود التي تواجه الاقتصاد العراقي".

حدود البحث : اعتمد البحث على تحليل تغيرات سعر الفائدة وتأثيرها خلال المدة 2000-2014 في الاقتصاد العراقي.

مصادر البحث : 1. نشرات وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي العراقي.

2. الكتب والبحوث العربية والأجنبية.

**أولاً: دراسات سابقة :**

تعرضت أغلب الدراسات إلى العلاقة بين أسعار الفائدة والأجور بشكل غير مباشر عن طريق تأثيره على النمو الاقتصادي ومن ثم على متغير الأجور.

ففي دراسة قام بها الباحثان (Blanchard and Summers (1984) سلطا الضوء على الطبيعة العالمية لارتفاعات سعر الفائدة في ستة اقتصاديات كبيرة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وركزت الدراسة على المعدلات قصيرة الأجل.

وتم تقدير معدلات التضخم بنماذج متعددة الانحدار وتحليل التغيرات لأربع محددات رئيسية: الأرباح المتوقعة للاستثمار، الادخار، السياسة النقدية والأجور وتوصل البحث إلى نتيجة أن تعزيز الربحية ومزج السياستين المالية والنقدية تعد عوامل أولية لرفع المعدلات الحقيقية للفائدة.

اما دراسة الباحثان (Barro and Sala-i-Martin (1990) فقد أفترضت سوقاً عالمية لرأس المال الذي يتحدد فيه سعر الفائدة بتفاعل الطلب الاستثماري العالمي والادخار المرغوب فيه، وقد ضم التحليل 10 دول من OECD واحتسبا معدل الفائدة الحقيقي العالمي كمعدل موزون للمعدلات الوطنية بأسعار السوق للناتج المحلي الإجمالي لحساب الدخل الشخصي، وركزت أيضاً على المدة القصيرة لسعر الفائدة (ثلاثة أشهر) والتأكيد على توازن الاستثمار-الادخار كإطار

أساسي للتحليل، واعتبرت المخزون معبراً عن التغيرات في الطلب الاستثماري والتغير في أسعار النفط لحساب التغيرات في الدخل والادخار المرغوب فيه ومستوى الإيجور، وفي نموذجهم فإن أسعار الفائدة هي دالة للتغيرات في الاقتصاد الحقيقي ولم يكن للسياستين المالية والنقدية دوراً في تحديد سعر الفائدة.

وفي دراسة أخرى لمجموعة من الباحثين (Orr and Others (1995) استخدم فيها بيانات مقطعية تغطي 17 دولة لتخمين محددات طويلة الأجل تقدر 10 سنوات لمعدلات الفائدة الحقيقية وتم حساب المعدلات السنوية الحقيقية للتضخم من معدلات السندات الأسمية لعشر سنوات.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية لمعدلات عائد الاستثمار ومعدلات التضخم والأجور، وعلاقة سلبية مع عجز ميزانية الحكومة والحساب الجاري، كما تم التوصل إلى تأثير معنوي كبير لمعدلات الفائدة مع المتغيرات الاقتصادية في البلدان الأخرى.

دراسة أخرى لبيانات مقطعية أجراها (Ford and Laxton (1999) وضحت بأن أسعار الفائدة كانت من المحددات الهامة لإجمالي الدين لدول OECD بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لمجموعة من الدول، وقدمت النتائج المزيد من الدعم للآراء التي ترى تكامل الأسواق العالمية.

وقاما (Cate and Price (2006) بمراجعة واسعة لاتجاهات تغير معدلات السندات الأسمية والحقيقية بعيدة المدى في دول رئيسية في مجموعة OECD، واعتمد قياسهم للمعدلات الحقيقية على توقعات التضخم الفعلي اعتباراً من عام 1990، وأشارت الدراسة انخفاض عام لمعدلات طويل الأجل منذ عام 1980 لجمع الاقتصاديات وينسبون هذه التغيرات لمصدقية أكبر في السياسة النقدية التي ضيق نطاق التوقعات المستقبلية في معدلات الفائدة والتحويلات في معدلات الاستثمار والادخار ورفع الأجر الحقيقي .

ووسع (Desroches and Francis (2007) نموذج Barro and Sala-i-Martin وأكد على إطار الاستثمار- الادخار لبيان التغيرات في قياس المعدلات الحقيقية العالمية للفائدة واستخدموا بيانات سنوية إجمالية لـ 35 اقتصاد متقدم وناشئ لتمثيل الاقتصاد العالمي وتخمين المخدرات الاستثمار والادخار العالمي للمدة 1970-2004.

وتم حساب معدلات الفائدة الحقيقية عن طريق طرح التضخم المتوقع من معدلات السندات الحكومية الاسمية لخمس سنوات، أما توقعات التضخم تم احتسابها عن طريق معدلات تضخم فعلية بنماذج رياضية لخمس سنوات وأشاروا إلى تغيرات معدلات نمو القوى العاملة، وعوائد أسواق المال وتأثيرها على الأجر الحقيقي لمدة الدراسة.

أخيراً قاما (Brzoza and Cuaresma (2008) باستخدام نموذج ديناميكي لتخمين الأهمية النسبية للعوامل المحلية والدولية المحددة لمعدلات الفائدة الحقيقية في المدى القصير في 22 دولة في OECD للمدة 1985-2005 .

وقد وجدوا أن العوامل الدولية المشتركة تعد نصف العوامل المؤثرة في المعدلات الحقيقية للفائدة لغاية منتصف عقد التسعينات، أما العوامل الداخلية الخاصة لكل بلد هي أيضاً مهمة في الأقطار التي تتبع نظام أسعار الصرف العائمة. الموضوع المشترك للدراسات تلك هو تأكيد أهمية الاعتماد على منظور عالمي في تحديد أسعار الفائدة.

وعلى الرغم من أن الآثار غير المباشرة عبر الأسواق المالية الوطنية تعد جوهرية، إلا أن أكثر الدراسات وجدت أن التقارب إلى سوق عالمية واحدة لا يزال غير مكتمل، رغم أن التأثيرات الخارجية لها دور كبير على سياسات أسعار الفائدة والأجور. ويهتم بحثنا هذا بدراسة آثار أسعار الفائدة على الأجور في الاقتصاد العراقي من خلال بحث العلاقة بين الأجور الحقيقية ومعدلات فائدة البنك المركزي العراقي ومعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2000-2014 .

#### ثانياً: مفهوم سعر الفائدة ودوره في تحقيق التوازن:-

يعرف سعر الفائدة، أنه المتغير الاقتصادي الذي يوفق ويربط بين المقرضين والمقترضين في علاقات تمويلية، فهو إذا السعر الذي يدفعه المقترض لقاء استخدامه الأموال المقترضة لمدة زمنية معينة يتفق عليها أي سعر الائتمان (سيد علي والعيسى: 2004، 298) .

يؤدي سعر الفائدة دوراً في تحقيق التوازن بين الادخار المخطط والاستثمار المخطط عند الاقتصاديين الكلاسيك، فالادخار المخطط دالة طردية لسعر الفائدة والاستثمار المخطط دالة عكسية لسعر الفائدة، فالعلاقة بين الادخار والاستثمار يمكن تفسيرها بمفهوم التفضيل الزمني والرغبة في الاستهلاك، التي تشير إلى أن الادخار يتضمن قدرًا من التضحية فينعكس في الامتناع عن الاستهلاك في الوقت الحاضر الذي يجب أن يقابله عائد (سعر الفائدة) وهذا يعني أن هذا العائد يتجه للزيادة مع تزايد حجم المدخرات، وهذا هو سبب العلاقة الطردية بين الادخار وسعر الفائدة.

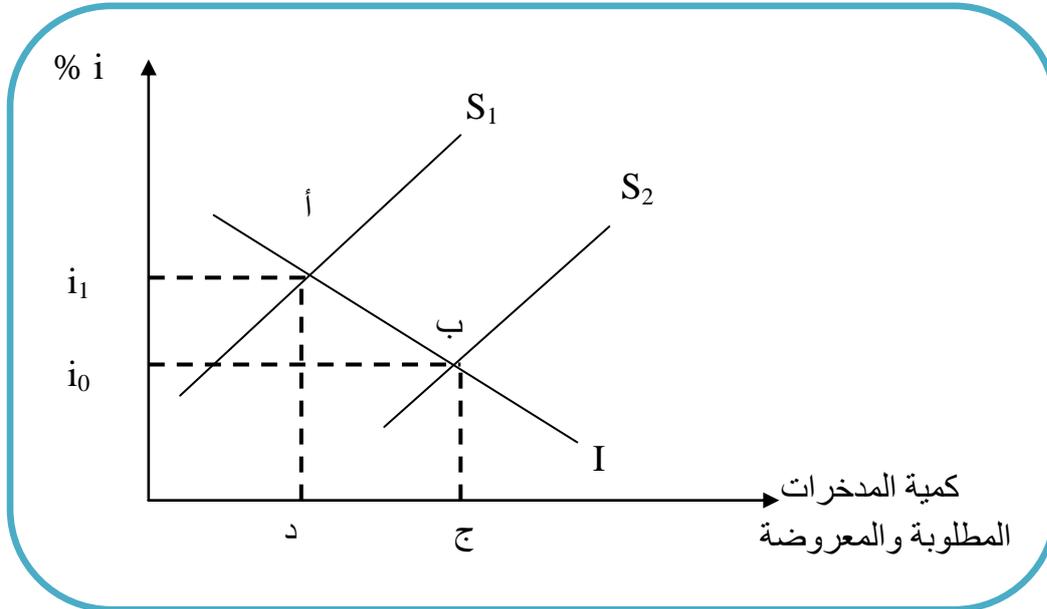
أما الاستثمار (الطلب على القروض لأغراض الاستثمار) فيشير إلى الكفاءة الحدية لرأس المال، ونظراً لسريان قانون الغلة المتناقصة فإن تزايد استخدام المعدات الرأسمالية في الإنتاج تؤدي إلى تناقض الزيادة في الإنتاج، لأن مدفوعات الفائدة على الأموال المقترضة يتم دفعها من عوائد الاستثمار، فإن استخدام رأس المال يتطلب انخفاض سعر الفائدة حتى يتمكن المقترضون من دفع الفوائد على قروضهم، وهذا هو السبب في وجود العلاقة العكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة.

لذا يرغب المدخرون في الحصول على أكبر عائد على الأموال التي يقرضونها، في حين يرغب المستثمرون في تكبد أقل التكاليف على الأموال التي يقرضونها لذلك لا بد من وجود سعر فائدة معين حتى يتساوى عنده الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط. (سيد علي والعيسى: 2004، 310)

إذا سعر الفائدة سيتحدد عند النقطة التي يتعادل عندها كل من تيار الادخار وتيار الاستثمار كما في الشكل الآتي:-

شكل (1)

سعر الفائدة التوازني عند الكلاسيك



المصدر: الجنابي، د. هيثم عبد القادر (2011)، أساسيات علم الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البحار للطباعة والنشر، بيروت ص 71 .

فإذا زاد سعر الفائدة عن  $i_1$  في الشكل فستزيد الأموال المعروضة من قبل المدخرين عن الأموال المطلوبة من قبل المستثمرين ويؤدي التنافس بين المدخرين إلى تفعيل الحصول على عائد أقل بدلاً من عدم الحصول على عائد على الإطلاق وينخفض سعر الفائدة إلى  $i_1$  مرة أخرى.

وعلى العكس إذا انخفض سعر الفائدة عن  $i_1$  فيزيد الطلب على القروض (تزيد الاستثمارات) بمقدار أكبر من الادخار مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى  $i_1$  مرة أخرى.

أما إذا كان سعر الفائدة أكبر من  $i_1$  و ظل هذا الوضع لمدة زمنية معينة سيكون تيار الإقراض أكبر من تيار الاقتراض  $I < S$  وستكون هناك موارد إنتاجية عاطلة وأحد هذه الموارد هو عنصر العمل إذ سيكون هناك فائض في عرض العمل.

وتقرر النظرية أن عدم قدرة  $i$  على تعادل  $S$  المخطط مع  $I$  المخطط يعني عدم قدرة الاقتصاد على إعادة تخصيص موارده التي تم تسريحها أو تحريرها من انتاج السلع الاستهلاكية في انتاج الرأسمالية وستكون هناك بطالة في المواد الاقتصادية .

ومن جهة اخرى تقرر النظرية أن  $i$  يتغير إلى الأعلى أو إلى الأسفل لتصحيح أي توازن بين تيار  $S$  وتيار  $I$  للوصول إلى اوضاع توازنية جديدة .

ولو فرضنا أن هناك زيادة في  $S$  عند مختلف  $i$  فإن منحنى  $S$  ينتقل إلى اليمين إلى  $S_2$  في الشكل (1) ولم يتغير مستوى الانتاج أو عرض العمل في هذه الحالة ، وكل ما حدث تمثل في تغير توزيع الانتاج حيث انخفض انتاج السلع الاستهلاكية وزاد

انتاج السلع الرأسمالية وانخفاض الاستهلاك بالمسافة الأفقية ( ج د ) على المحور الأفقي وزاد الادخار وبالتالي الاستثمار بالمقدار نفسه .

اذا يعتمد كل من 1 وتقسيم الناتج القومي بين الاستهلاك والادخار على العوامل المتعلقة بإنتاجية رأس المال والرغبة في الادخار ولا يعتمدان على العوامل التي تحدد الانتاج أو كمية النقود أو مستويات الأجور والأسعار .

### ثالثاً: أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية ومحدداتها :-

يعرف سعر الفائدة الحقيقي بأنه سعر الفائدة المعدل للتغيرات المتوقعة لمستوى السعر ، أما سعر الفائدة الرسمي فهو معدل الفائدة السائد في السوق الأخذ بعين الاعتبار التوقعات التضخمية ، وهذا يعني أن سعر الفائدة الاسمي يساوي سعر الفائدة الحقيقي بالإضافة إلى معدل التضخم المتوقع ، وقد وضع العالم الأمريكي فيشر هذه العلاقة بالمعادلة الآتية :  
( الرفاعي وبلعربي : 2002 ، 108 ) .

$$r_n = r_r + \pi$$

$r_n$  = سعر الفائدة الاسمي

$r_r$  = سعر الفائدة الحقيقي

$\pi$  = معدل التضخم المتوقع

ويقاس سعر الفائدة الحقيقي بدقة تكلفة الاقتراض الصحيحة ، ومن المعادلة أعلاه فإن سعر الفائدة الحقيقي يساوي سعر الفائدة الاسمي مطروحاً منه معدل التضخم المتوقع ، وسعر الفائدة الحقيقي يساوي سعر الفائدة الاسمي اذا كان معدل التضخم المتوقع يساوي صفرًا ، لذلك فإن :

عندما يكون سعر الفائدة الاسمي أكبر من معدل التضخم المتوقع فإن سعر الفائدة الحقيقي يكون موجباً وبالتالي فان المقرض في حال أفضل عند اعطاء القرض وعندما يكون معدل التضخم المتوقع أكبر من سعر الفائدة الاسمي فان سعر الفائدة الحقيقي يكون سالباً وبالتالي فإن المقرض في حال أسوأ مما كان عليه سابقاً . وهذا الوضع في حد ذاته لصالح المقرض ( Taylor : 1995 ، 148 - 150 ) .

ويضع الاقتصاديون العوامل الآتية التي تحدد سعر الفائدة وتغيراته أهمها :- ( خلف : 2007 ، 435 - 438 )

1. عائد استخدام الأموال في المجالات البديلة للإقراض ، وبالذات منها استخدام الأموال للأغراض الاستثمارية حيث تتسع فرص الاستثمار في فترات التوسع والانتعاش الاقتصادي ويزداد الطلب على الأموال لغرض الاستثمار ، وهذا يدفع أصحاب الأموال إلى رفع سعر الفائدة على الأموال التي يقومون بإقراضها نتيجة زيادة العائد الذي ينجم عن استخدامها في المجالات الاستثمارية المربحة .
2. المخاطرة التي تتضمنها عمليات الإقراض ، الذي يدفع المقرض إلى رفع سعر الفائدة في حالة ارتفاع مخاطرة احتمال عدم السداد ، لذلك يتم فرض سعر فائدة أعلى على المقرضين الذين تكون مراكزهم المالية ضعيفة .

وكذلك المخاطرة المرتبطة بالتضخم والتي تتمثل بانخفاض القوة الشرائية للنقود التي يتم اقراضها وهو الأمر الذي يدفع بالمقرضين إلى فرض أسعار فائدة مرتفعة مقابل إقراض أموالهم للتعويض عن الانخفاض في القوة الشرائية لهذه الأموال نتيجة التضخم .

3. طول مدة القرض قد يرفع درجة المخاطرة المرتبطة باحتمالات عدم السداد وتغير المركز المالي للمقترض وهذا يدفع إلى رفع سعر الفائدة على الاقراض كلما طالت المدة الزمنية .

4. سياسات المصارف التجارية بخصوص سعر الفائدة بحيث أنها يمكن أن تتجه نحو خفض أسعار الفائدة في الحالات التي توجد لديها احتياطات فائضة وترغب في التوسع بإقراضها .

5. سياسة البنك المركزي المتصلة بسعر الفائدة والذي تتعامل به البنوك في عملياتها سواء الخاصة بالإيداع أو بالقروض حيث أن البنك المركزي عندما يستهدف التوسع في الائتمان المصرفي فإنه يحدد سعر فائدة منخفض حيث يشجع على الاقتراض من المصارف وبالعكس.

6. أسعار الفائدة السائدة في الدول الأخرى، والتي ترتبط معها الدولة المعنية بروابط اقتصادية تتضمن حركة الأموال فيما بينها ، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الدول الأخرى يرفع أسعار الفائدة في الدولة المعنية ، كتأثير رفع سعر فائدة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على أسعار فائدة البنوك المركزية الأخرى في العالم .

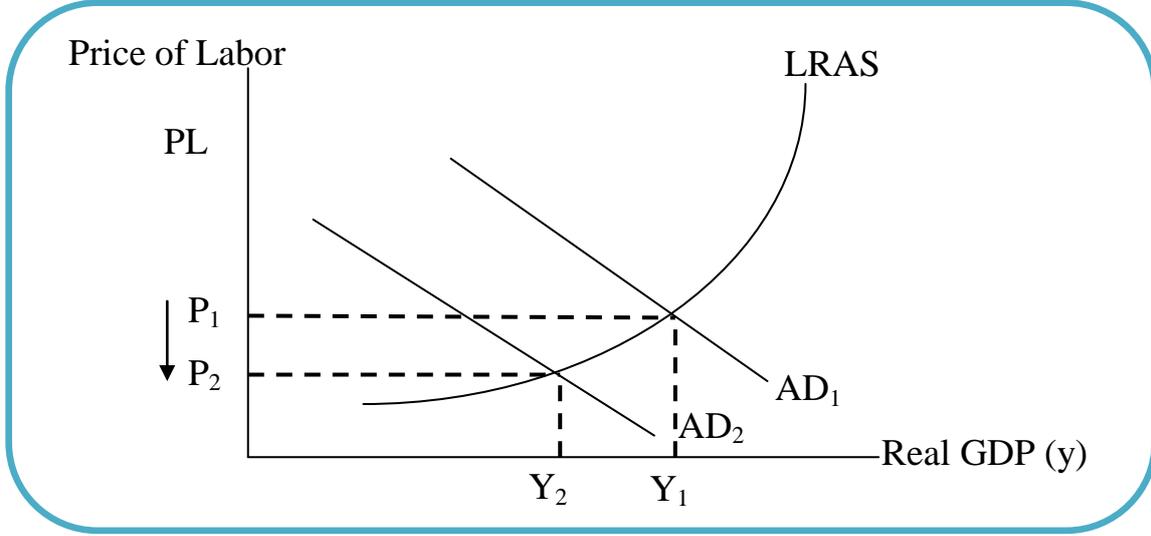
#### رابعا: تأثير أسعار الفائدة على النمو الاقتصادي واللاجور:-

إن أسعار الفائدة المرتفعة تعمل على رفع كلفة الاقتراض ، لذلك ستخفض الاستثمارات، وسيعمل المستهلكين على تخفيض انتاجهم ، ويمكن أن يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي . فعند طلب أقل ودفع فائدة عالية ، ستحاول الشركات تخفيض الاجور ( أو رفع الاجور بمعدلات منخفضة ) .

لذلك لا توجد علاقة مباشرة بين أسعار الفائدة والاجور ( الاسمية أو الحقيقية ) ، إنما يكون تأثيرها من خلال تأثير أسعار الفائدة على النمو الاقتصادي والتضخم. ( Taylor: 1995 ، 519-522 ) علاوة على ذلك ، اذا كان للمعدلات المرتفعة للفائدة تأثيرات مرغوبة لتخفيض معدلات النمو الاقتصادي ، يجب أن تنخفض معدلات التضخم ، وهذا عامل آخر يؤدي إلى خفض معدلات نمو الأجور الاسمية ، كما يوضحها الشكل (2) .

شكل (2)

تأثير رفع معدلات الفائدة على خفض الطلب الكلي AD والأسعار PL



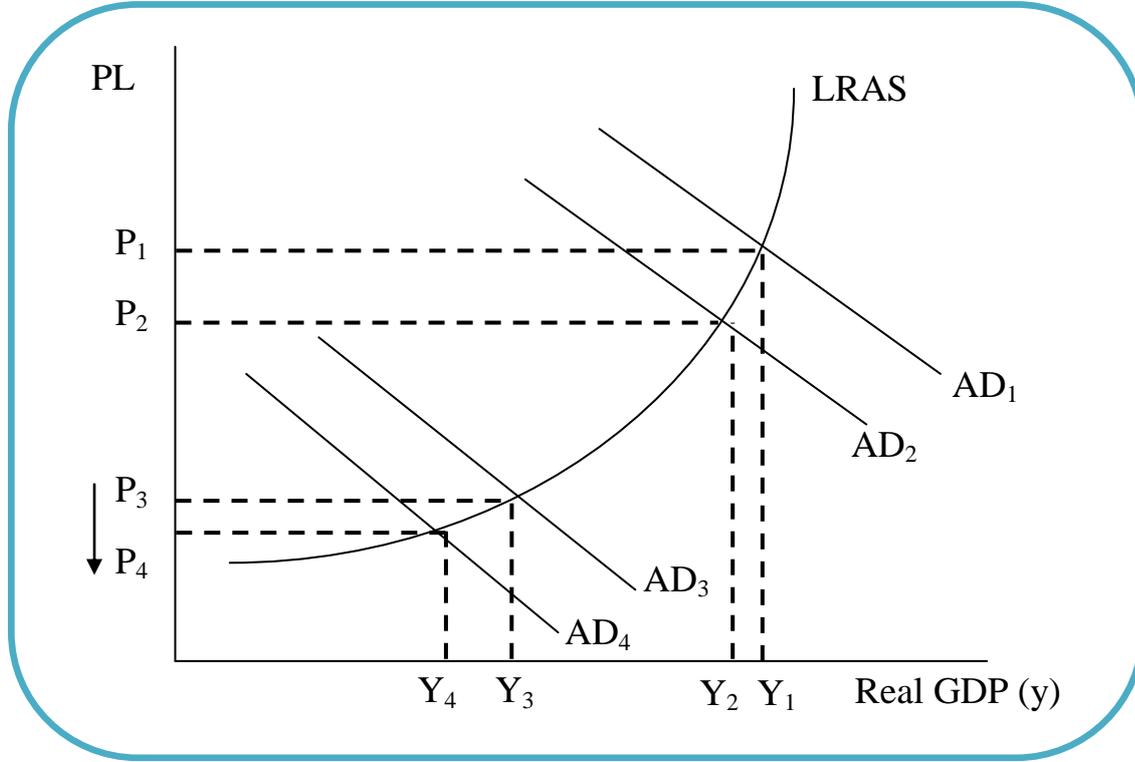
**Source:** Tejvan Pettinger (2015), what effect do interest rates have on wages? Economics, P.2

في هذه الحالة فإن المعدلات المرتفعة للفائدة ستخفض الطلب الكلي (AD)، الذي يؤدي إلى تضخم أقل ومعدل نمو اقتصادي أقل، ومع انخفاض معدل التضخم يجب أن نتوقع انخفاض الأجور الاسمية ويمكن أن تتأثر الاجور الحقيقية بشكل محدود، فلو افترضنا أن معدلات التضخم ترتفع بمعدل 4% ومعدلات الأجور الاسمية تنمو بمعدل 6% فإن الاجور الحقيقية ستنمو بمعدل 2% فإن فرض معدلات فائدة مرتفعة يمكن أن تخفض معدلات نمو التضخم إلى 2% ومعدلات نمو الاجور الاسمية ستنمو 4% فقط. لذلك ستبقى الاجور الحقيقية عند معدل نمو 2%.

وفي هذه الحالة فإن المعدلات المرتفعة للفائدة ستخفض المعدلات الاسمية للأجور ولكن تترك الاجور الحقيقية دون تغيير. ومع ذلك اذا سببت المعدلات العالية لأسعار الفائدة هبوط كبير في GDP الحقيقي فسيكون هناك انخفاض كبير في الاجور الاسمية، ففي هذه الحالة فإن المعدلات العالية في سعر الفائدة يمكن أن تسبب انخفاض في الاجور الحقيقية. والشكل (3) يوضح ذلك التأثير.

شكل (3)

تأثير الارتفاعات الكبيرة لأسعار الفائدة على الناتج الحقيقي والأجور



**Source:** Tejvan Pettinger (2015), what effect do interest rates have on wages? Economics, P.3.

فاذا سببت المعدلات المرتفعة للفائدة تخفيض AD من  $AD_3$  إلى  $AD_4$  سيكون هناك تخفيضاً كبيراً في GDP الحقيقي من  $Y_3$  إلى  $Y_4$  سيؤدي إلى انخفاض في الأجور الحقيقية والاسمية .

ويمكن أن تخفض الشركات انتاجها ، اذا حصل انخفاض في AD وسيقاوم العاملون التخفيض في الاجور الاسمية ، لذلك ستهبط الاجور بأقل مما هو متوقع ويمكن أن يؤدي إلى البطالة .

#### خامسا: تطورات GDP في العراق :-

ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2000-2014 بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة بمعدلات متباينة حسب الظروف التي واجهت الاقتصاد العراقي خلال المدة ويشير الجدول (1) إلى معدلات نمو GDP بالأسعار الجارية والثابتة .

## جدول (1)

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة لعام 1988 (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 1988	معدل النمو السنوي %
2000	50213699.9		42358.6	
2001	41314568.5	-17.7	43335.1	2.3
2002	41022927.4	-0.7	40344.9	-6.9
2003	29585788.6	-27.8	26990.4	-33.1
2004	53235358.7	79.9	41607.8	54.1
2005	73533598.6	38.1	43438.8	4.4
2006	95587954.8	29.9	47851.4	10.1
2007	111455813.4	16.6	48510.6	1.3
2008	157026061.6	40.8	51716.6	6.6
2009	130642187.0	-16.8	54720.9	5.8
2010	158521511.5	21.3	57925.9	5.8
2011	223677005.2	41.10	64081.7	10.6
2012	254225490.7	13.6	72163.3	12.6
2013	271091800.0	6.6	76900.0	6.5
2014	260610400.0	-3.8	75300.0	-2.08

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية ، سنوات متفرقة.

وفيد الجدول ان GDP بالأسعار الجارية والثابتة قد انخفض في السنوات 2001، 2002، 2003 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وهبوط أسعار النفط وفي 2004 ارتفعت معدلات النمو السنوية بشكل كبير بالأسعار الجارية والثابتة بسبب الانخفاض الكبير لحجم GDP عام 2003 بفعل عوامل التدمير في البنية التحتية الذي رافق أحداث عام 2003 وانخفض الناتج المحلي الاجمالي في عام 2014 بسبب تعرض الاقتصاد العراقي إلى صدمتين عام 2014 ( وزارة التخطيط ، التقديرات الأولية للناتج المحلي الاجمالي : 2016 ، 3 ) أثرتا بشكل كبير على هيكل GDP ، الأولى انخفاض أسعار النفط ، أما الثانية فهي تدهور الأوضاع الأمنية حيث وقعت ثلاث محافظات تحت سيطرة الارهاب وتوقفت الأنشطة الاقتصادية بصورة شبه كاملة وتوقفت المنافذ الحدودية في هذه المحافظات عن العمل بالإضافة إلى تأثر ميزانية الحكومة بسبب تكاليف الحرب .

ان الانخفاض المتحقق في GDP أدى إلى ارتفاع معدل الفقر والبطالة في البلد ، كما أن هذا الانخفاض في الناتج أثر بشكل سلبي على كمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك ورفع معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي .  
ويلاحظ أن GDP بالأسعار الثابتة قد ارتفع بنسب عالية في 2011 و 2012 و 2013 لانخفاض مستويات التضخم وارتفاع حجم GDP .

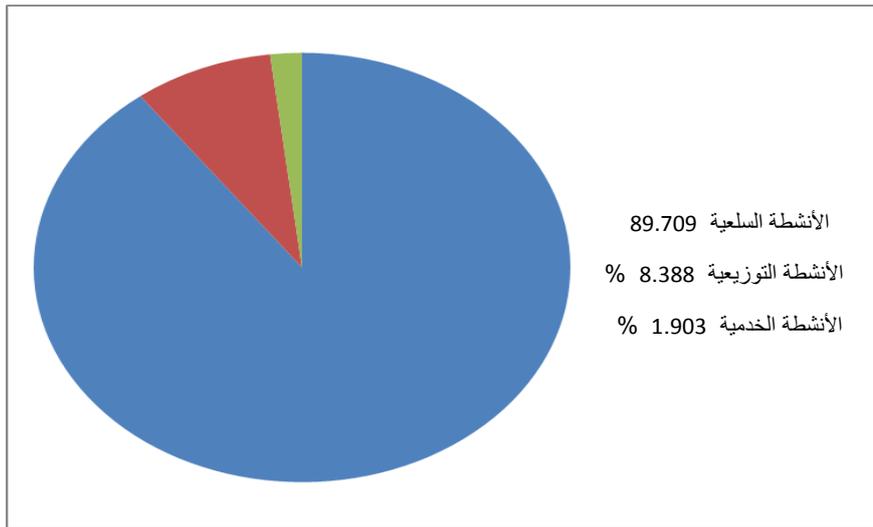
ويمكن بحث هيكل الانتاج المحلي الاجمالي وتطوره في الأشكال الآتية حيث يوضح الشكل (4) أن الأنشطة السلعية استحوذت 89.70% من حجم GDP لعام 2000 شكل قطاع التعدين فيها بنسبة 93.0% وتوزعت الأنشطة الباقية بنسبة 8.38% للنشاط التوزيعي و 1.90% للنشاط الخدمي .

أما في عام 2008 وكما يشير الشكل (5) فقد انخفضت نسبة مساهمة الأنشطة السلعية إلى 65.8% وشكل قطاع التعدين نسبة 56.2% من إجمالي GDP وارتفعت مساهمة الأنشطة التوزيعية إلى 21.8% بزيادة مساهمة قطاعات البنوك والتأمين والاتصالات والنقل وارتفعت أيضاً مساهمة الأنشطة الخدمية إلى 12.4% المتمثلة بقطاع الخدمات الشخصية .

وتغيرت مساهمة القطاعات في عام 2014 وكما مبين في الشكل (6) فقد شكلت الأنشطة السلعية 61.2% في مجموع GDP حيث استحوذ نشاط النفط الخام الصادرة من مجموع الأنشطة السلعية اذ ساهم بنسبة 73.5% ( وزارة التخطيط ، التقديرات الأولية للنتائج المحلي الإجمالي : 2016 ، 4 ) من مجموع هذه الأنشطة وبنسبة 45.0% من إجمالي GDP ، أي أنه ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن نفط خام ، مما يعكس ضرورة تنوع الهيكل الاقتصادي في البلد لتقليل الاعتماد على النفط الخام ، ساهم نشاط البناء والتشييد بنسبة 11.4% من مجموع الأنشطة السلعية ونشاط الزراعة والصناعة التحويلية ساهما بنسبة 8.0% و 3.1% من مجموع الأنشطة السلعية على التوالي وساهمت الأنشطة التوزيعية والمتمثلة بأنشطة التجارة والنقل والبنوك بنسبة 16.5% من مجموع GDP وساهمت الأنشطة الخدمية المتمثلة بأنشطة خدمات التنمية الاجتماعية ونشاط ملكية دور السكن بنسبة 22.3% من مجموع GDP.

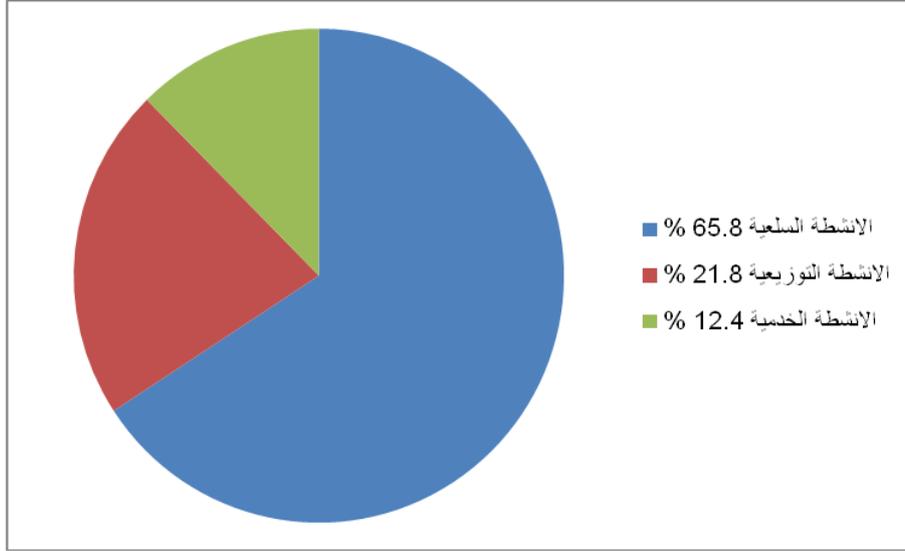
#### شكل (4) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب مجموعات الأنشطة

(السلعية والتوزيعية والخدمية) لسنة 2000 %



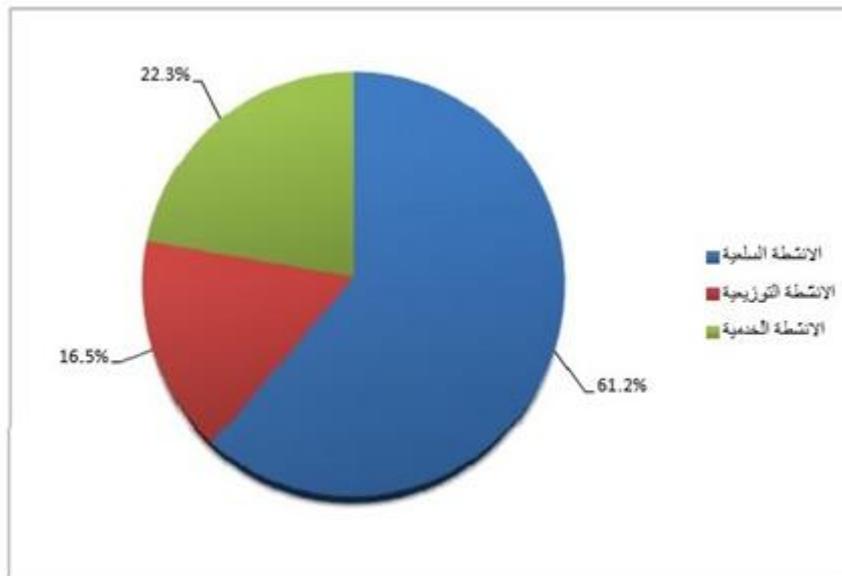
**المصدر:** الشكل من عمل الباحث عن وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، مديرية الحسابات القومية ، نشرات الناتج المحلي الاجمالي ، جدول 5/5 ، 2003 .

شكل (5) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب مجموعات الأنشطة  
( السلعية والتوزيعية والخدمية ) لسنة 2008 %



**المصدر:** الشكل من عمل الباحث عن وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ، مديرية الحسابات القومية ، نشرات الناتج المحلي الإجمالي ، 2009 .

شكل (6) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب مجموعات الأنشطة  
( السلعية ، التوزيعية ، الخدمية ) لسنة 2014 %



**المصدر:** الشكل من عمل الباحث عن بيانات: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ، مديرية الحسابات القومية ، نشرات الناتج المحلي الإجمالي ، 2015 .

## سادسا: تطور حركات الاجور الحقيقية في الاقتصاد العراقي:-

يفيد الجدول (2) أن الاجور الاسمية قد تطورت خلال المدة 2000-2013 بمعدلات نمو متباينة أكبرها في عام 2004 إذ ارتفعت بمعدل نمو 115.2% عن عام 2003 لقرارات رفع أجور العاملين وإعادة تشغيل عدد كبير من تاركين العمل بعد التغيير عام 2003 ، كما ارتفعت بمعدل نمو 177.8% في عام 2010 لارتفاع أعداد العاملين بشكل كبير. أما الأجور الحقيقية التي تعبر عن القدرة الشرائية ومقياساً للمستوى المعاشي فقد حققت معدلات نمو سالبة في السنوات 2003 و 2005 و 2006 و 2007 لارتفاع مستوى الأسعار بشكل حاد في تلك السنوات بسبب ارتفاع أسعار الوقود والإيجارات وتكاليف الإنتاج بما فيها الأجور، وكلف المستلزمات السلعية والخدمية في استيراد وتصنيع المواد المعروضة في السوق المحلية، فضلاً عن صعوبة الحصول عليها بسبب الأوضاع الأمنية المتردية الأمر الذي انعكس في ارتفاع الأسعار (البنك المركزي العراقي ، تقرير السياسة النقدية : 2014 ، جدول 5) وارتفعت الاجور الحقيقية في السنوات الأخرى لارتفاع الأجور الاسمية وتحقيق مستويات منخفضة في معدلات التضخم بعد عام 2010 .

ويبين الشكل (7) حركة الأجور الحقيقية بيانياً خلال المدة 2000-2013 ، إذ ارتفعت الأجور الحقيقية عام 2010 ثم عادت إلى الارتفاع بنسب أقل من نسب زيادة الاجور الاسمية في السنوات اللاحقة.

## جدول (2)

اجور العاملين الاسمية والحقيقية في العراق خلال المدة 2000-2014 (مليون دينار)

السنة	الاجور الاسمية	معدلات نمو الاجور الاسمية %	الرقم القياسي لاسعار المستهلك باسعار عام 1988	الاجور الحقيقية	معدلات نمو الاجور الحقيقية %
2000	2187785.8		98486.4	2221.4	
2001	2725834.5	24.5	114612.5	2378.3	7.06
2002	3394201.7	24.5	136752.4	2482	4.36
2003	3654066.2	7.6	181301.7	2015.5	-18.79
2004	7866052.8	115.2	230184.1	3417.3	69.55
2005	8371095.7	6.4	315259	2655.3	-22.29
2006	10790737	28.9	483074.4	2233.7	-15.87
2007	11440641	6.0	632029.8	1810.2	-18.95
2008	13603021	18.9	648891.2	2096.4	15.81
2009	14960166	9.9	630713.1	2371.9	13.14
2010	41560876	177.8	645850.2	6435.1	171.3
2011	45919072	10.4	682017.8	6732.8	4.62
2012	59476100	29.5	723620.9	8219.3	22.07

14.87	9441.9	737369.7	17.0	69621400	2013
		753591.8			2014

المصدر: - وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية ، نشرات الناتج المحلي الإجمالي ، سنوات متفرقة.

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الأرقام القياسية ، سنوات متعددة.

تم احتساب معدلات نمو الاجور الحقيقية بالمعادلة الآتية :

$$r = \frac{P_n - P_1}{P_1} \times 100$$

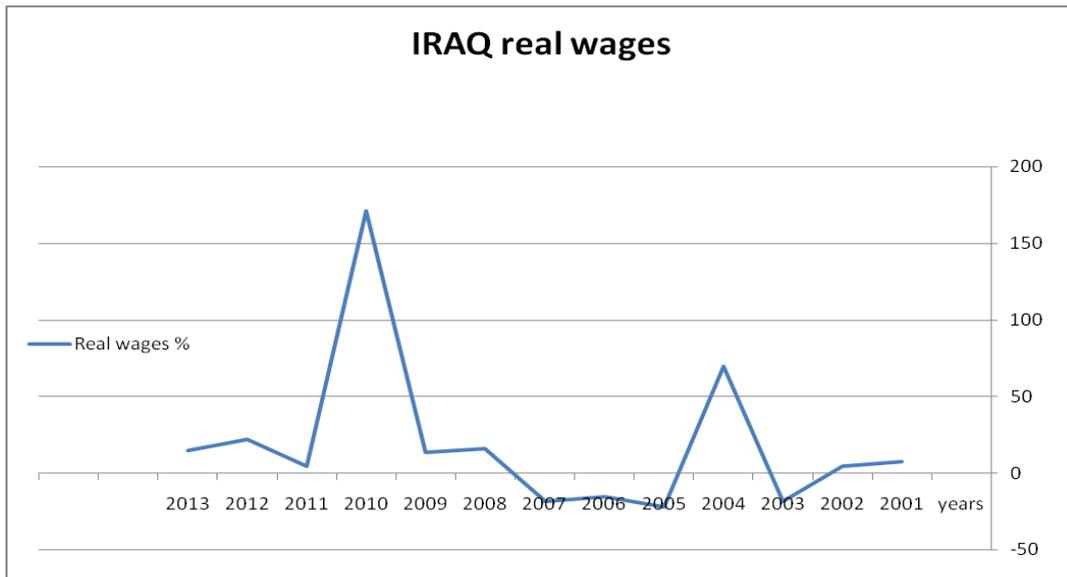
حيث أن :

$r$  = معدل النمو

$P_n$  = القيمة اللاحقة

$P_1$  = القيمة السابقة

شكل (7) حركة الاجور الحقيقية خلال المدة 2000-2013



المصدر: من عمل الباحث من بيانات جدول (2).

### سابعاً: سلوك التضخم ومعدلات فائدة البنك المركزي:-

رافقت الاقتصاد العراقي معدلات عالية للتضخم بعد عام 2000 حتى عام 2007 ، ثم انخفضت بعد عام 2008 حتى بلغ معدل التضخم 2.2% عام 2014 ، صاحب ذلك قيام البنك المركزي العراقي بخفض أسعار الفائدة بشكل متواصل من 16% عام 2005 حتى بلغ 6% عام 2014 و 4% عام 2015 كما في الجدول (3) ، ومع ذلك فإن تخفيض أسعار الفائدة لم يحفز ذلك النشاط الاقتصادي لأسباب تخص بنية الاقتصاد العراقي معناها أن خفض أسعار الفائدة لم يؤدي إلى تنشيط القطاع الحقيقي المتمثل في القطاع الإنتاجي ، وإنما بقي النمو راكداً ، ويوضح الشكل (8) حركة معدلات التضخم

وأسعار فائدة البنك المركزي ، ويشير الشكل أن الاقتصاد العراقي دخل في مرحلة فخ السيولة Liquidity Trap<sup>(1)</sup> بعد عام 2010 ، فالمستويات المنخفضة لأسعار الفائدة لم تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري حيث أن نمو القطاع الحقيقي بقي سالباً أو ضعيفاً ونظراً لعدم مرونة أسواق العمل في العراق فإن الأجور الاسمية نمت بمعدلات موجبة طيلة مدة البحث ونمت الأجور الحقيقية بمعدلات أقل كما في الجدول (2).

### جدول (3)

معدلات التضخم ومعدل فائدة البنك المركزي 2000-2014 %

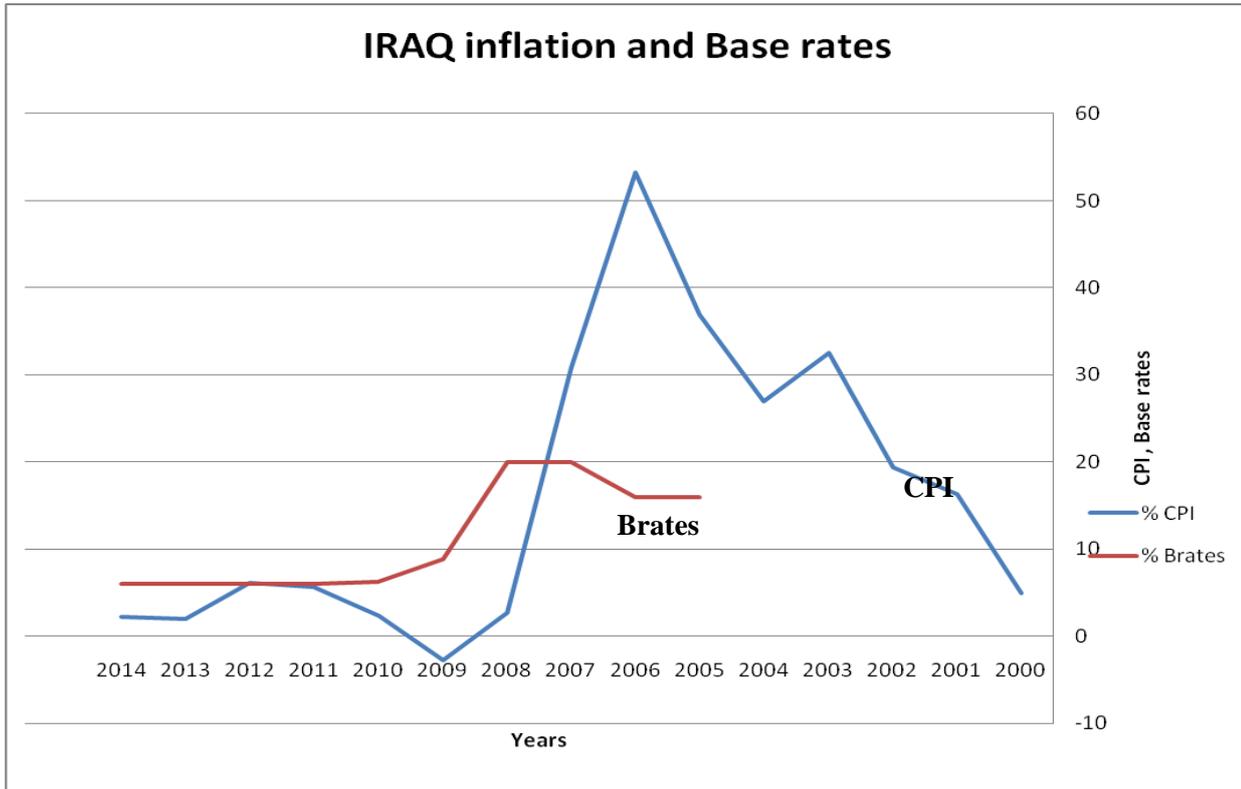
السنة	معدل التضخم %	معدل فائدة البنك المركزي %
2000	4.9	23
2001	16.3	23
2002	19.3	23
2003	32.5	23
2004	26.9	23
2005	36.9	16
2006	53.2	16
2007	30.8	20
2008	2.6	20
2009	-2.8	8.83
2010	2.3	6.25
2011	5.6	6
2012	6.1	6
2013	1.9	6
2014	2.2	6

المصدر: - معدلات الفائدة لدى البنك المركزي من:-

وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية لعدة سنوات ، بغداد .  
وتم احتساب معدل التضخم عن طريق حساب معدلات النمو السنوية للرقم القياسي لاسعارالمستهلك الوارد في جدول 2 .

<sup>1</sup> فخ السيولة Liquidity Trap هو الجزء تام المرونة في دالة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة ، فإن السياسة النقدية تكون أقل فاعلية وفي أسوأ حالاتها لانخفاض سعر الفائدة إلى أدنى مستوى واحفاظ الأفراد بالنقود كأرصدة عاطلة راجع (مايكل ايدجمان : 1999 ، 272-275) .

الشكل (8) حركة معدلات التضخم وأسعار فائدة البنك المركزي في العراق



المصدر: عمل الباحث من البيانات الواردة في جدول (3)

CPI: معدلات التضخم

Brates: أسعار فائدة البنك المركزي

وفي مثل هذه الحالة من الكساد نلاحظ أيضاً تضخم دفع التكاليف لذلك كانت لدينا فترات نمو سلبية للأجور الحقيقية في عام 2003 ومن 2005-2007. ومن هنا فإن تخفيض معدلات الفائدة في تلك المرحلة التي يمر بها الاقتصاد العراقي لم يؤدي إلى زيادة كبيرة في الأجور الحقيقية، وهذا بسبب طبيعة الركود الشديد الذي يواجهه الاقتصاد العراقي. فالعلاقة الطبيعية بين معدلات الفائدة والمتغيرات الاقتصادية ومنها الأجور قد انهارت في الاقتصاد.

### الاستنتاجات والتوصيات:-

#### الاستنتاجات :-

1. لا توجد علاقة مباشرة بين أسعار الفائدة والأجور الاسمية أو الحقيقية إنما يكون تأثيرها من خلال تأثير أسعار الفائدة على النمو الاقتصادي والتضخم.
2. أن المعدلات المرتفعة للفائدة ستخفض الطلب الكلي الذي يؤدي إلى تضخم أقل ومعدل نمو اقتصادي أقل وانخفاض في الأجور الاسمية ويمكن أن تتأثر الأجور الحقيقية ارتفاعاً أو انخفاضاً اعتماداً على معدلات نمو مستويات التضخم والأجور الاسمية.

3. انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة بشدة في عام 2014 لانخفاض أسعار النفط أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في البلد وأثر بشكل سلبي على كمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك.
4. أثر انخفاض أسعار النفط والأوضاع الأمنية السائدة في انخفاض الإنفاق العام على القطاعات الإنتاجية أدى ذلك إلى نقص السلع والخدمات المعروضة وارتفاع نسب التضخم وانخفاض الأجور الحقيقية.
5. لم تنمو الأجور الحقيقية بشكل متواصل خلال مدة البحث ، فقد حققت معدلات نمو سالبة في السنوات 2003 و 2005 و 2006 و 2007 لارتفاع مستوى الأسعار ثم ارتفعت عام 2010 لارتفاع الأجور الاسمية بشكل كبير ثم عادت إلى النمو بشكل متواضع.
6. أن سياسة البنك المركزي المتمثلة في خفض سعر فائدة البنك المركزي واعتباراً من 2008 لم يحفز النشاط الاقتصادي لأسباب تخص بنية الاقتصاد العراقي لذلك فأن خفض أسعار الفائدة لم يؤدي إلى تنشيط القطاع الحقيقي المتمثل في القطاع الإنتاجي ، ويمكن القول أن هناك انفصام بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي في العراق ، وهذا يثبت صحة فرضية البحث.

### التوصيات:-

1. لا يمكن لإجراءات السياسة النقدية لوحدها تخليص الاقتصاد من حالة الركود الشديد التي يمر بها وإنما يتم ذلك بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية والسياسة التجارية والسياسة الضريبية والسياسة الصناعية والسياسة الزراعية.
2. تنشيط القطاع الإنتاجي لزيادة المعروض السلعي وخفض الاستيرادات السلعية من الخارج عن طريق دعم الإنفاق الاستثماري وإيجاد قطاع خاص فعال ودعم الاستثمارات المحلية والاجنبية.
3. تنويع مصادر الدخل عن طريق إيجاد موارد جديدة من خلال بيع بعض الأصول والمشاريع التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص والقيام بإصلاح ضريبي شامل لتوسيع القاعدة الضريبية يستهدف الأرباح الرأسمالية والثروة العقارية بما يضمن زيادة الإيرادات الضريبية وفرض رسوم على دخول البلاد وتنشيط السياحة الدينية في العراق وفرض ضريبة القيمة المضافة على السلع المستوردة من الخارج.
4. استمرار البنك المركزي في اتباع سياسته المتشددة للتحكم في المستوى العام للأسعار وتخفيض مستويات التضخم ووضع ضوابط للتحويل الخارجي من أجل الاستيرادات.
5. ربط الأجر بالإنتاجية واعتماد زيادة معدلات الأجور بارتفاع معدلات إنتاجية العامل.

### المصادر:-

#### أولاً: العربية

- البنك المركزي العراقي، تقرير السياسة النقدية لعام 2014 ، بغداد 2014 ، منشور على الموقع الالكتروني [www.cbi.iq](http://www.cbi.iq) .
- الجنابي ، د. هيثم عبد القادر (2011) ، أساسيات علم الاقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى، دار البحار للطباعة والنشر ، بيروت.

- خلف ، د. فليح حسن (2007) ، الاقتصاد الجزئي ، عالم لكتب الحديث ، الأردن.
- الرفاعي ، د. غالب عوض وبلعربي ، د. عبد الحفيظ (2002) ، اقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان.
- السيد علي ، د. عبد المنعم والعيسى ، نزار سعد الدين (2004) ، النقود والمصارف والأسواق المالية ، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان.
- مايكل ابدجمان (1999) ، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسات ، ترجمة محمد ابراهيم ، دار المريخ للنشر ، الرياض.
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2014 ، بغداد 2016 .
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحسابات القومية ، سنوات متفرقة.
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الأرقام القياسية ، سنوات متعددة.
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نشرت الناتج المحلي الإجمالي ، سنوات متعددة.

#### ثانياً: الأجنبية

- Ahrend R, P, Catte and R, Price (2006), Factors Behind Long-term Interest Rates, Financial Market Trends, OECD, No.91.
- Barro, Robert J. and Xavier Sala -i- Martin (1990), World Real Interest Rates, in NBER Macroeconomics Annual, edited by Oliver J, Blanchard and Stanly Fisher : 15-61 Combridge : MIT Press.
- Blanchard, Olivier and Lawerce Summers (1984) perspectives on High Interest Rates, Brookings Papers on Economic Activity 1984: 2: 273-334.
- Brzoza-Brzezina, Michael and Jesns Crespo Cauresma (2008), Mr. Wicksell and the Global Economy: What Drives Real Interest Rates? Working paper, Oesterreichische National Bank.
- Desroches, Bridgitte, and Michael Francis (2007) "Global Savings, Investment and World Real Interest Rates" Bank of Canada Review, Winter 2006-07 : 3-17
- Ford Robert and Douglas Laxton (1990), World Public Debt and Real Interest Rates, Oxford Review of economic policy, vol 15 (2): 77-94.
- John B. Taylor (1995), Principles of Macroeconomics, Houghton Mifflin co. U. S. A.
- Orr Adrian, Malcolm Edey and Michael Kennedy (1995), "The Determinants of Real Long-term Interest Rates: The Evidence from Pooled-Time Series", OECD Economic studies, No. 25: 75-107.
- Tejvan Pettinger (2015), what effects do interest rates on wages, Economics?